حدث افتراضي

"البرلمانيون الدوليون وقضية فلسطين"

عقدته

لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

موجز أعده الرئيس

عُقد الحدث الافتراضي "**البرلمانيون الدوليون وقضية فلسطين**" في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتولى إدارة الحدث السفير شيخ نيانغ، رئيس اللجنة والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة. وتألف الحدث من جلسة افتتاحية أدلى خلالها بكلمة كل من الرئيس والوزير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. وتألف فريق النقاش من السيدة ماريا أرينا، عضوة البرلمان الأوروبي ورئيسة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان؛ والسيد ماندلا مانديلا، عضو الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا؛ والسيدة بيتي ماكولوم، عضوة كونغرس الولايات المتحدة. وشاركت الدول الأعضاء بواسطة نظام WebEx في الحدث الذي استغرق ساعتين، والذي تم أيضا بثه مباشرة على تلفزيون الأمم المتحدة. وتابع المشاهدون الحدث على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية على شبكة الإنترنت وأتيحت لهم الفرصة لإبداء التعليقات وطرح الأسئلة على أعضاء فريق النقاش على صفحات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر تطبيق WhatsApp.

وفي الجلسة الافتتاحية، أكد **السفير نيانغ** من جديد أهمية الدور الذي تؤديه البرلمانات الوطنية والإقليمية وكذلك الاتحادات البرلمانية الدولية من أجل إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال تشكيل الرأي العام وصياغة السياسات العامة ومناصرة الشرعية الدولية دعما لتسوية شاملة وعادلة لقضية فلسطين. وقال إن البرلمانيون يروجون للاعتراف الدبلوماسي بدولة فلسطين، ويحثون الفروع التنفيذية في بلدانهم على تنفيذ القانون الدولي ويبنون على جهود الدعوة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لتقديم مشاريع القوانين. وأشار الرئيس إلى مثال الحركات الشعبية في الولايات المتحدة التي تدعو إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإلى الكيفية التي أسهمت بها مؤخرا الرسائل المفتوحة الموجهة من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة في التوعية بشأن الضم الوشيك للضفة الغربية المحتلة بحكم القانون وبشأن أهمية إعادة النظر في المعونة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في ضوء انتهاكاتها

الرجاء إعادة استعمال الورق

لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما تطرق إلى الجهود التي يبذلها أعضاء البرلمان الأوروبي لدعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال وسياستها الاستيطانية ورفع الحصـــار عن غزة، وإلى جهود البرلمانيين في جنوب إفريقيا الرامية إلى توفير التوجيه التقني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشأن الدعوة في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإحياء مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري من أجل معالجة الوضع في فلسطين.

وفي كلمته الافتتاحية، أشار **الوزير منصور** إلى احترام اللجنة لدور البرلمانيين الذين عقدت معهم مؤتمرات خاصـة على مر السـنين، بالإضـافة إلى الاجتماعات التي عقدتها وفود اللجنة مع البرلمانيين في إفريقيا وآســـيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ونوه بالجهود التي يبذلها البرلمانيون من أجل الدعوة إلى الاعتراف بدولة فلسطين، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي، وسلط الضوء على ضرورة أن تواصل اللجنة إشراك كافة سلطات الدول لفتح باب ذي مغزى وممر سياسي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل وفلسطين وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصـلة على أساس حل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشـرقية عاصـمة لفلسـطين. وأعرب السـفير منصـور عن أمله في أن تُمنح اللجنة فرصـة التواصل مع كونغرس الولايات المتحدة للعمل معًا من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ورأت **ماريا أرينا** إن إعمال حقوق الإنسـان للشـعب الفلسـطيني ينبغي أن يصـبح تحديًا جماعيًا. وبصـفتها رئيسـة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي، دعت إلى أن تظل قضـية فلسـطين تشـكل أولوية. وقالت إنه من المقرر مناقشـة حالة حقوق الإنسـان في الأرض الفلسـطينية المحتلة قريبًا بحضـور المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، ومنظمات بارزة من منظمات المجتمع المدني مثل مركز "بتسليم" ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. كما شددت على مسؤوليتها كرئيسة للجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان عن متابعة فرادى قضايا حقوق الإنسـان، التي يعرضـها عليها المجتمع المدني، واسـتخدام الدبلوماسـية الصـامتة لمعالجتها. وشـددت السـيدة أرينا على أنه من مســؤولية البرلمانيين إبقاء القضـــية الفلســطينية على جدول الأعمال العالمي، بما يشــمل: وضـــع اللاجئين وتقديم المســاعدة إلى الأونروا؛ والاعتقالات الإدارية التي تقوم بها الســلطات الإســرائيلية دون توجيه تهم، ولاســيما الأطفال المحتجزين؛ والحق في محاكمة عادلة على أســاس المعايير الدولية؛ والحصـار المفروض على غزة الذي أدت الجائحة إلى تفاقمه؛ وكذلك تجاهُل إسرائيل للقانون الدولي والإجراءات الانفرادية التي تقوض تعددية الأطراف.

وتحدثت عن سياسـة التفريق التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي مشيرة إلى الإشعار التفسيري الصـادر عن مفوضـية الاتحاد الأوروبي في 12 تشـرين الثاني/نوفمبر 2015 والمتعلق بالإشـارة إلى منشـأ البضـائع التي تأتي من الأراضـــي التي تحتلها إســـرائيل منذ حزيران/يونيه 1967. فهذه المبادئ التوجيهية لا تتعلق بحظر اسـتيراد الاتحاد الأوروبي منتجات المسـتوطنات الإسـرائيلية ولكن بوضـع علامات على المنتجات الإسرائيلية بما يتماشـى مع تشـريعات الاتحاد الأوروبي بشـأن حماية المسـتهلك وبشـأن تنفيذ اتفاقات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتعريفات الجمركية على المنتجات الإسـرائيلية المصـنوعة في إسـرائيل وليس تلك التي يكون منشـؤها المســتوطنات غير القانونية. وبصــفتها المقررة الســابقة للجنة التجارة المعنية بالعلاقات مع إسـرائيل، تابعت تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، التي ثبتت صـعوبة تنفيذها إذ يتعذر على سـلطات الجمارك التحقق من منشـأ المنتجات ولا تتوفر الإرادة السـياسـية لدى الدول الأعضـاء للقيام بذلك. وثبتت عدم فعالية الاتفاقات التقنية بشأن الأرقام البريدية في إسرائيل من أجل تحديد منشأ هذه المنتجات.

ونظرًا إلى أن البند الرئيسي في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ينص على أن علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى يجب أن تستند إلى احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، قالت السيدة أرينا أنه توجب عليها بالتالي الدعوة إلى تعليق مثل هذه الاتفاقية في أعقاب تجاهل إسرائيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 (2016)، مضيفة أنه لا يوجد دعم لمثل هذا الإجراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ككل. واختتمت بتوجه توصية إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى بالاعتراف بدولة فلسطين كخطوة أولى في عملية السلام، فضلا عن احترام قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016)، الذي يشمل سياسة التفريق. ورحبت بنشر قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن المؤسسات التجارية الضالعة في أنشطة في المستوطنات غير القانونية، الأمر الذي ينبغي أن يشجع الدول الأعضاء على اعتماد قوانين بذل العناية الواجبة بشأن هذه المسألة وأوصت بتحديثها سنويا كوسيلة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأخيراً، دعت إلى إقامة شراكات بين لجان البرلمان الأوروبي المعنية بقضية فلسطين ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأشار **ماندلا مانديلا** إلى ما يوفره تنظيم الأمم المتحدة حدثا في شكل حلقة نقاش حول البرلمانيين الدوليين وقضية فلسطين من فرصة مناسبة في أعقاب الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة حيث أن احتمالات العودة إلى تعددية الأطراف ستعزز دور الأمم المتحدة في تحقيق نظام عالمي عادل وحقوق عالمية على النحو المتوخى في ميثاقها التأسيسي. وانتقد السياسة الانفرادية التي تبنتها الإدارة الأمريكية بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على مدى السنوات الأربع الماضية، وخاصة الإعلان الأحادي الجانب للقدس عاصمة لإسرائيل، الأمر الذي سبب صدمات لجميع البرلمانات في العالم، وأشاد بمبادرة اللجنة لإدانة مثل هذا القرار وإعلانه غير قانوني. كما انتقد التخفيضات الكبيرة في ميزانية الأونروا، في ضوء فقدان التمويل المتاح من الولايات المتحدة، وأثرها المدمر على أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني يعتمدون على المدارس والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية التي توفرها الأونروا، في الوقت الذي تزيد فيه إدارة الولايات المتحدة المعونة العسكرية التي تقدمها إلى إسرائيل. كما أن البرلمانيين في جميع أنحاء العالم أدانوا خطة السلام للولايات المتحدة لعام 2020 لأنها دعت إلى الضم الدائم للضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ومشيرا إلى الوضع في جنوب إفريقيا في حقبة الفصل العنصري، سلط الضوء على الدعم الثابت المقدم في ذلك الوقت من الدول المجاورة، وانتقد القرارات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء مؤخرا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل داعيا بدلاً من ذلك إلى عزل إسرائيل – على غرار عزل جنوب أفريقيا في أواخر حقبة الفصل العنصري –إلى أن تتم تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة.

وتماشياً مع قول جده نيلسون مانديلا أن "وحدهم الرجال الأحرار يمكنهم التفاوض"، دعا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وحق اللاجئين الفلسطينيين والشتات الفلسطيني في العودة، وتجميد جميع المستوطنات غير القانونية، وإعادة الأراضي إلى أصحابها الشرعيين. ودعا البلدان العربية، التي وقفت إلى جانب جنوب إفريقيا في كفاحها ضد نظام الفصل العنصري، بسبل منها المقاطعة، إلى أن تتخذ من جديد نفس الموقف المبدئي تجاه إسرائيل. كما دعا زملاءه البرلمانيين إلى الالتفاف حول القضية الفلسطينية، إنّ بإمكانهم حث حكوماتهم على ترجمة السياسات إلى مبادرات ملموسة وتوجيه الكتل الإقليمية دعما للنضال الفلسطيني واختتم مكررا كلمات نيلسون مانديلا بأن "القضية الفلسطينية أعظم قضية أخلاقية في عصرنا".

وتحدثت **بيتي ماكولوم** عن عملها في مجلس النواب للولايات المتحدة في إطار مجموعة صـــغيرة من أعضـــاء الكونغرس الذين يدعمون علنا حقوق الفلســطينيين. وانتقدت إدارة الولايات المتحدة الحالية التي تخلت عن الشـعب الفلسـطيني وألحقت به مشـاق من خلال طرد الدبلوماسـيين الفلسـطينيين من واشـنطن العاصمة، وقطع المساعدات الاقتصادية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف تمويل الأونروا. كما تخلت حكومة الولايات المتحدة عن القيم العالمية والتوافق الدولي بشأن تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط، وهي إجراءات تسببت بإلحاق ضرر كبير بالعلاقات طويلة الأمد. وأعربت عن رأيها بأن إدارة بايدن القادمة قد تتيح حدوث تغيير إلى الأفضل، ولكن ذلك سيتطلب إعطاء الأولوية لاستئناف العمل الدبلوماسي المحترم والموضـوعي مع الحكومة الفلسـطينية والمجتمع المدني الفلسـطيني، فضـلاً عن تناول مسـائل مثل مسـتوى اهتمام الحكومة الإسرائيلية بتحقيق سلام عادل، بعد عقود من الاحتلال العسكري والتوسع الاستيطاني، وآفاق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وقالت إن اهتمامها بتعزيز حقوق الفلســـطينيين في الكونغرس يعزى إلى تقرير لليونيســـيف عن الأطفال المحتجزين في السـجون الإسـرائيلية، سُـلط الضـوء فيه على سـوء معاملة الأطفال الفلسـطينيين في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي باعتباره واسع النطاق ومنهجي ومؤسسي. وإن علمها باستخدام نظام احتجاز الأطفال هذا كسلاح من أسلحة الاحتلال العسكري، مما يفرض صدمة جماعية وسيطرة على الأسر الفلسطينية، قد دفعها إلى تقديم مشروع القانون "تعزيز حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي" (H.R. 2407) في عام 2019 كأول مشروع قانون يُقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة لتعزيز أو حماية حقوق الفلســـطينيين. وهذا التشـــريع، الذي من غير المرجح أن يقره الكونغرس، يفرض شروطا تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان على أي مساعدة أمنية تقدمها الولايات المتحدة إلى أي بلد، بما في ذلك إسرائيل، ويحظر استخدام دولارات دافعي الضرائب في الولايات المتحدة لدعم أو تمكين الاحتجاز العسكري للأطفال الفلسطينيين.

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقا بالغا، أشارت إلى التهديد بمزيد من الضم الإسرائيلي للأراضي الفلســطينية، الذي قدمت بشــأنه في آب/ أغســطس 2020 "قانون عدم الاعتراف بالضــم الإســرائيلي" (H.R. 8050) الذي يهدف إلى منع أي حكومة أو إدارة في الولايات المتحدة من تقديم المســـاعدة أو منح الشـرعية لأي منطقة في الأرض الفلسـطينية المحتلة ضـمتها إسـرائيل. وبينما تظل أعمالها محدودة، فإن مشروعي القانونين يرسلان رسالة واضحة إلى زملائها والشعبين الأمريكي والفلسطيني مفادها أن كونغرس الولايات المتحدة، الذي يتم فيه تجاهل حقوق الفلسطينيين بشكل عام، يضم قادة سياسيين يحترمون حقوق وكرامة الشعب الفلسطيني. وبما أن البرلمانيين يتمتعون بسلطة تغيير الخطاب وتعزيز السياسات التي تحترم الحقوق وتعزيز الحوارات البناءة، فقد رحبت بفرصـــة التعاون والعمل مع الزملاء البرلمانيين ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وخلال جلســة الأســئلة والأجوبة، قدمت **علياء بوران**، الرئيســة الفخرية للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، عرضا عن منظمتها باعتبارها جمعية تضم 34 برلمانيًا وتتسم بتوازن فريد في التمثيل من ضـفتي البحر الأبيض المتوسـط، مما يمنحها مصـداقية في حيث عملها والرسـائل التي توجهها وخطابها. وبالإشـــارة إلى اجتماع عُقد في مالطا في عام 2010، اقترحت أن تبذل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسـط واللجنة جهدا مشـتركا في المسـتقبل للجمع بين البرلمانيين من المنطقة الأوروبية – المتوسـطية

والعالم العربي الأوسع للدلالة على وجود وحدة ودعم قويين إزاء المفاوضات السلمية التي تهدف إلى التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، تحدث **السفير بيدرو لويس بيدروسو كويستا**، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، عن أهمية الحدث ومداخلات أعضاء فريق النقاش الثلاثة في الإسهام في زيادة الوعي بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، الأمر الذي يظل السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وأكد من جديد إدانة لجنة العلاقات الدولية التابعة في الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية لجمهورية كوبا خطة الضم الإسرائيلية، والحاجة إلى حل عادل وشامل وسلمي على أساس حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة. كما أشار نائب الممثل الدائم لمصر إلى اتفاق مجلس نواب بلده مع الموقف نفسه خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي وتسأل عن المبادرات الحالية القائمة بين أعضاء فريق النقاش والاتحاد البرلماني العربي وإمكانات تضافر الجهود. وأثار أحد ممثلي الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف قضية البرلمانيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وطلب من البرلمانيين الدوليين معالجتها ضمن دوائرهم الانتخابية.

وأكد أعضاء فريق النقاش على أهمية التعاون بين البرلمان الأوروبي والاتحادات البرلمانية الدولية، على سبيل المثال مع البرلمان الأفريقي. فمن شأن هذا التعاون أن يسهم في تعزيز التنفيذ المشترك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. كما تحدث أعضاء فريق النقاش عن حشد الدعم من خلال مختلف الهياكل، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجماعات المشتركة بين الأديان والهياكل البرلمانية الإقليمية، من أجل التواصل بشكل أفضل مع الدول العربية وتعبئة الجهود(هل كانت الدعوة موجهة تحديدا لإشراك الدول العربية أو جميع الدول؟).

واختتم السفير نيانغ الحدث.

* * *

**** *ملاحظة: القصد من هذا الموجز تقديم صورة شاملة عن المداولات التي جرت خلال الحدث الافتراضي. ويمكن الاطلاع على مقطع فيديو عن الحدث على الموقع الشبكي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، www.un.unispal.org، وكذلك في صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك وحسابها على موقع يوتيوب.*

**** *ملاحظة: الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الموجز هي آراء المتحدثين ولا تمثل بالضرورة الموقف الرسمي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.*